

حكايكا

وسط صمت حكومي مريب وحزن طلابي مهيب

هل نعى وزير التعليم العالي تجربة التعليم الخاص في سورية؟

الطلاب يناشدون الحكومة ضرورة التدخل أو على الأقل التوضيح

الوطن

لا يزال الصمت الحكومي مطبقاً على قرارات وزارة التعليم العالي في ظل غياب إستراتيجية واضحة لمنظومة تعليمية يستفيد منها ما يقارب الـ ٣٠ ألف طالب جامعي. وتبدو الصورة أكثر ضبابية في أفق التفكير والرؤى لتطوير هذا القطاع مع خطط عشوائية القرارات التي لا هدف لها سوى إغراق الطلاب بمزيد من الضياع والتشتت.

موجة القرارات الأخيرة أدت لارتفاع صيحات المنتقدين لقرارات التعليم العالي الأخيرة، التي طالت مفاصل عمل الجامعات الخاصة، الأمر الذي أحدث جدلاً واسعاً وشكاوى كبيرة وصلت إلى صحيفة «الوطن» تشكك بمنطقية وموضوعية هذه القرارات وتطالب الوزارة بدراستها بشكل أكثر موضوعية عبر مجلس التعليم العالي قبل البت فيها واتخاذ القرار الذي له انعكاسات لا تحمد عقباه لاستمرار عمل الجامعات الخاصة.

منذ عدة أيام طالعنا منصات الإعلام بتراجع لتصنيف الجامعات السورية بواقع ٤٠٠٠ مرتبة وهو اندثار خطر سببه لاشك عدم المرونة في سياسة التعليم العالي وغياب التخطيط والمنطق في التعامل مع العديد من الملفات وأخرها الجامعات الخاصة، وهذا المسار الذي دق في نعش منظومة التعليم سببته تشجيع لها مع استمرار القرارات الجائرة التي على ما يبدو أفقدت الوزارة مصداقيتها أمام الطلاب والأهل والمجتمع كله.

وفي ظل مناقشة الأهالي والطلبة لوضع حد لكل الطامع من القرارات الجائرة، بدأ موقف الحكومة الرسمي غير واضح وغير معلن، فما الذي تنتظره من ضياع مستقبل عشرات آلاف الطلاب؟ ولماذا لم يتم حتى الآن كبح جماح وزارة يحررها مجلس تعليم فاقد الاتصال مع الجامعات



الخاصة المعنية بالقرارات وفاقد مصداقية قراراته؟ وما يؤكد كلامنا أنه ومنذ تسلسل القرارات الجائرة التي فتحت «الوطن» وسط مناشدات كبيرة بالتدخل، ورغم مضي أسبوع على نشر الموضوع فإن أحدًا لم يجرح ساكنًا، ولم يلتم شمل طاولة مجلس التعليم العالي في بحث هذا الملف المهم وخاصة مع تزايد وتيرة القرارات الأخيرة التي أحدثت بلبلة، وتكاد تدفع بالجامعات الخاصة إلى الإغلاق، عبر اتخاذ جملة من القرارات غير المنطقية، منها

ملف التعليم العالي يغيب عن مجالس الحكومة.. والوزارة مستمرة في قراراتها غير المبررة!

منح عدة جامعات موافقات وتراخيص لإحداث كليات الصيدلة بغض النظر عن محدودية عدد أساتذة الصيدلة المطلوبين لتحقيق الملاك وتنفيذ القرار! وقرار نظام الإعارة للأساتذة بين الجامعات لمعالجة محدودية الكاترة وتعدد التراخيص الممنوحة.

الأمر الذي أفسح المجال أمام مزاد علني لزيادة أجور الأساتذة في الكليات الطبية، وأدى إلى زرع أجورهم أوتوماتيكياً وازدياد تكلفة استقدامهم إلى الجامعات

أسبوعين من فتح باب التسجيل للعام الدراسي. وتتوالى الصفعات في وجه الجامعات من دون الأخذ بالحسيان حجم الاستثمارات المشغلة لديها والطاقة الاستيعابية لكل جامعة منها، بالتزامن مع أنه لم يحدث حتى تاريخه درجة الدراسات العليا في الجامعات الخاصة، كما لا يوجد إيفاد داخلي فيها!

إن جملة القرارات تهدد مستقبل الطالب وتدفعه إما لدراسة فرع لا يرغب فيه أو حتى إلى البحث عن الجامعات في الدول الأخرى، ومن ثم تتفاقم المشكلة وتزداد الخطورة، في بدء عملية الهجرة وما يرافقها من فقدان في الطاقات البشرية وحرمان الدولة منها ونزف حاد للقطع الأجنبي.

وعلى الرغم من عشرات الاتصالات التي تلقفها «الوطن» دعماً للجامعات الخاصة وضرورة استمراريتها بالشكل الريف للجامعات الحكومية، فإن الحكومة التي عودتنا الرد على المواد كافة التزمت الصمت هذه المرة، الأمر الذي فسرتة أوساط معنية بأنه عدم إحراج لوزير «دعاه غير موقع الكتروني للاستقالة فوراً»، إلا أنه فهم أيضاً على أنه دعم مبدئي للقرارات العشوائية للتعليم العالي التي تعرق عملية التعليم الخاص في سورية.

وللمرة الثانية ناشد الطلاب والأهالي رئيس الحكومة بالتدخل العاجل في هذا الملف ووضع حد لهذه القرارات المتسارعة، مضيفين بالقول: ليس الطلاب من أولويات الحكومة؛ ولماذا لم يتم التوصل لإتقان الآلاف من الطلاب كي لا يسقط حقهم في استكمال تحصيلهم العلمي؟ واعتبروا أن عدم الإكتران مشاكلهم بسبب ضياعاً مستقبليهم وتدميراً منتهجاً لمسار العملية التدريسية في الجامعات الخاصة. بانتظار تدخل حكومي على المستوى لعقد اجتماع خاص حول ملف الجامعات الخاصة يوظف لرؤية واضحة حول مسار التعليم الخاص في سورية.

٥٠ عائلة عادت إلى حلب منذ بداية الشهر الحالي

مدير شاليهات عمال اللاذقية لـ«الوطن»: آخر موعد لإخلاء شاليهات العمال في ١٥ آب

وأشار القصير إلى تعاون معظم الأهالي بمسألة الإخلاء، مع توجيههم الشكر لنادي العمال على استضافتهم طوال سنوات الحرب، لفت في الوقت ذاته إلى وجود قلبية ممن يرفضون الإخلاء، قائلاً: هناك بعض أثرياء المهجرين من يعارضون الخروج من شاليهات العمال نظراً للمعيشة الجيدة فيها وفق الأسعار الزهيدة هنا مقارنة بأسعار الشاليهات الأخرى.

وأكد القصير أن مهلة الإخلاء بدأت في ١ آب وتستمر حتى الخامس عشر منه، حتى يصار إلى إعادة تأهيلها وصيانتها ابتداء من البنى التحتية وحتى تصبح جاهزة بشكل كامل لاستقبال العمال خلال فترة قريبة.

ونوه مدير دور الراحة العمالية بوجود ٢٦٠ مليون ليرة سورية كديون على اتحاد العمال لمصلحة شركة الكهرباء، مبيّناً أن أجور الشاليهات المخصصة للمهجرين لم تغط التكاليف، لستراكم خلال السنوات الماضية قيمة مالية عالية لاسترجار الكهرباء باعتبارها تحسب فواتير تجارية.



تأمينهم في مساكن في القطاع الخاص ضمن ناحية البسيط والبروسية وبأسعار مقاربة لأجور شاليهات العمال، لافتاً إلى تأمين نقلهم إلى مساكنهم الجديدة ضمن الناحية عبر ميكروباصات على نفقة دور الراحة العمالية حتى لا يتكبدا عبء النقل.

في شاليهات العمال، مبيّناً أنه وخلال الفترة الماضية، تم إخلاء نحو ١٠٠ شقة بشكل طوعي، وتمت إعادة تأهيلها وتجهيزها لاستقبال العمال. وعن شكوى بعض المهجرين ممن يقولون إن مساكنهم في حلب غير جاهزة حالياً، قال القصير: إنه سيتم

عيبير سمير محمود

تقى مدير دور الراحة العمالية في البسيط بأسل القصير في تصريح لـ«الوطن»، أن الإخلاء جاء بعد توجيه إندارين للمقيمين في الشاليهات الأولى مع نهاية العام الدراسي الماضي وتم إبلاغه لجمع الأهالي بضرورة الإخلاء مع حلول الصيف، على حين إن الإندار الثاني تم توجيهه مطلع الشهر الحالي.

وأوضح القصير أنه ومع عودة الاستقرار في مناطق المهجرين من محافظة حلب، يتم إخلاء الشاليهات لاستقبالهم في العمل بعد سبع سنوات على استضافة أهاليها المهجرين جراء الحرب وذلك على غرار ما تم في المدينة الرياضية، لافتاً إلى أن الاستضافة في دور الراحة العمالية طوال السنوات الماضية كانت بأسعار رمزية يتراوح أجر الشاليه فيها بين ٥ - ١٥ ألف ليرة سورية فقط.

وتابع مدير شاليهات العمال: اليوم ومع عودة الأمن والأمان إلى محافظة حلب، غادر نحو ٥٠ عائلة منذ بداية

لامزوت للتدفئة إلا عن طريقها

بنزين طرطوس الأحد القادم بالبطاقة الذكية

الوطن- طرطوس

أوضح عضو المكتب التنفيذي لقطاع الترميم في مجلس المحافظة حسان حسن أن بإمكان هؤلاء التعبئة لأول مرة من المحطات من خلال بطاقة مستر كارد موجودة في جميع المحطات وذلك لمدة الفترة التجريبية المحددة بشهر وعلى أصحاب السيارات الذين لم يقطعوا البطاقات قطع بطاقات ذكية خلال هذا الشهر حتماً لأنه سيتم اعتمادها بشكل نهائي في تعبئة البنزين بعد ذلك.

من جهة ثانية تراجع الازدحام على محطات الوقود في طرطوس بعد عدة أيام من ظهور بوادر أزمة بنزين، وعلمت «الوطن» أن الكمية المخصصة للمحافظة والبالغة ٢٨ صهرجياً في اليوم لم يتم تخفيضها لكن قيام سيارات غرب حمص وحماة بالتعبئة من محطات طرطوس إضافة إلى زيادة حركة الاصطيف زاد من الطلب على المادة وأدى إلى الازدحام الكبير الذي نأمل ألا يعود.

حددت لجنة المحروقات في طرطوس خلال اجتماعها أمس الأحد القادم الثاني عشر من الجاري موعداً لإطلاق العمل بالبطاقة الذكية لمادة البنزين كما تقرر عدم توزيع مازوت التدفئة للمواطنين والجهات المختلفة إلا عن طريق البطاقة الذكية الاجتماعية.

ونكر مدير محروقات طرطوس عدنان ديب في رده على تساؤلات «الوطن» أن محطات الوقود في المحافظة باتت مزودة بأجهزة البطاقة الذكية وابتدت مستعدة لتزويد أي سيارة بمادة البنزين ومع ذلك ستم تجربة التزويد عبر البطاقة لمدة شهر لمعرفة الثغرات التي يمكن أن تظهر خلال هذه الفترة بغية معالجتها ومن ثم اعتماد الأمر بشكل نهائي.

ورداً على سؤالنا المتعلق بكيفية معاملة السيارات التي لم يقطع

مدير فرع الزراعي بالحسكة لـ«الوطن»: تحويل ٨ مليارات ليرة من الإدارة العامة لتؤسسة الحبوب

٩٩٪ من ديون المصارف الزراعية في الحسكة لا يتم تحصيلها

الحسكة - دحام السلطان



كقيم لفواتير الفلاحين الذين قاموا بتسويق محاصيلهم من الحبوب لهذا الموسم، موضحاً أن هذا المبلغ قليل جداً قياساً على المبالغ المحوطة للمصارف الزراعية العام الماضي التي تجاوزت رقمها ٢٦١ ملياراً، نتيجة لارتفاع حجم التسويق من الحبوب العام الماضي عن هذا العام نتيجة لتراجع مستوى الإنتاج من الموسم الزراعي الشتوي بفعل الظروف الجوية بالدرجة الأولى لاعتماد معظم المساحات الزراعية على الأمطار، التي انحسر هطلها في المواعيد المحددة لها من السنة.

لمصلحة مصرف عامودا و٩ ملايين لمصلحة مصرف رأس العين ومثلها مصرف الهول والمصرف اليرموك ٣ ملايين ومليون ليرة مصرف تل حميس ومثلها مصرف تارم ومصرف الشادري مليون ليرة ومصرف مركدة من دون تحصيل ليكون حجم المبلغ الذي تم تحصيله ٢٥٠ مليون ليرة فقط من مجموع حجم مبلغ الدين المترتب على الفلاحين.

وبين مدير المصرف أنه تم تحويل ٨ مليارات ليرة سورية لغاية هذا التاريخ من الإدارة العامة لتؤسسة الحبوب لفروع المصارف الزراعية

المجلس الأعلى للسياحة يصدق على عقود للاستثمار ويتعمد بتقديم تسميلات

هنا غانم

مع زيادة عدد الراغبين في الاستثمار في القطاع السياحي في ظل التوجهات الحكومية لتعزيز البيئة التشريعية الاستثمارية تمت اليوم مناقشة الرؤية الحكومية لتطوير عمل المجلس الأعلى للسياحة ليركز على المشروعات الإستراتيجية المهمة في المرحلة المقبلة.

وأضاف: إن المجلس صدق على عقدين استثماريين وتم عرض الدراسات التخطيطية التي قامت بها وزارة السياحة في الساحل السوري «منطقة برج إسلام» والأطر التنفيذية لإقامة مشروعات سياحية شعبية تقدم خدمات للمواطنين بأقل التكاليف الممكنة.

وخلال الاجتماع تم تأكيد ضرورة تقديم كل التسهيلات اللازمة للمستثمرين في المجال السياحي من داخل سورية وخارجها وبخاصة من الدول الصديقة بما يعزز وجود استثمارات ومشروعات سياحية تليق بالغنى والتنوع الذي تتميز به سورية.

وزير السياحة بشر يازجي أكد في تصريح له أنه بالتزامن

كلف المجلس الأعلى للسياحة خلال اجتماع عقد بالأمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ووزارة السياحة إنجاز دراسة تنفيذية متكاملة لاستثمار موقع برج إسلام في اللاذقية وإيقاف الأعمال كافة في الموقع حتى إنجاز الدراسة.

وصدق المجلس على عقدين استثماريين الأول لمصلحة محافظة دمشق والثاني لمصلحة مجلس مدينة حمص مع جهات من القطاع الخاص كما ناقش الإجراءات اللازمة لإقامة مشروعات سياحية شعبية تقدم خدمات للمواطنين بأقل التكاليف الممكنة.

وخلال الاجتماع تم تأكيد ضرورة تقديم كل التسهيلات اللازمة للمستثمرين في المجال السياحي من داخل سورية وخارجها وبخاصة من الدول الصديقة بما يعزز وجود استثمارات ومشروعات سياحية تليق بالغنى والتنوع الذي تتميز به سورية.

وزير السياحة بشر يازجي أكد في تصريح له أنه بالتزامن

دراسة لتأهيل مشفى الأمراض

الجلدية والزهرية الجامعي بدمشق

فادي بك الشريف

كلفت وزارة التعليم العالي مديرية الشؤون الهندسية في جامعة دمشق لإعداد الدراسة اللازمة لترميم مشفى الأمراض الجلدية والزهرية الجامعي بدمشق وإعادة تأهيله بالكامل من حيث الخدمات الفنية بالتنسيق مع لجنة علمية لتقديم المقترحات اللازمة بأهم المتطلبات الأساسية للمستشفى.

وتفقد وزير التعليم العالي عاطف النداف واقع الخدمات والمستلزمات التي تحتاج إليها المشفى، واطلع على جميع أقسام المشفى واستمع من المرضى عن مستوى الخدمات المقدمة.

وأكد نداف خلال لقائه الكادر الطبي والتمريضي وطلاب الدراسات العليا في المشفى أهمية العناية بالمرضى والارتقاء بالخدمات والعمل على تأمين المستلزمات والمتطلبات التي يحتاج إليها، كما استمع الوزير إلى مقترحات كوادر المشفى والمتطلبات التي تطور عملها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين مدير مستشفى الأمراض الجلدية والزهرية الجامعي بدمشق يوشع غانم أن المشفى تستقبل ٣٠٠ مريض يومياً بمختلف الحالات والتخصصات الجلدية، مشيراً إلى دراسة التوسع بمختلف أقسام المشفى ونوعية الخدمات المقدمة، إضافة إلى التوسع بقسم الجراحة بهدف إنجاز العمليات الجراحية الكبرى مستقبلاً.

مضيفاً: إن المشفى تعالج جميع الحالات الجلدية المرضية مجاناً ومنها ما يحول من بقية مشافي الدولة، مؤكداً أن المشفى تضم قسم جلدية وشعبة جراحة وشعبة فطور وشعبة الشامانيا، لافتاً إلى اهتمام الوزارة ورئاسة الجامعة بضرورة تأهيل المشفى والتوسع بالخدمات المقدمة للمرضى ليضاهي مختلف المشافي الخاصة.

ويذكر بأن مستشفى الأمراض الجلدية والزهرية الجامعي يتبع حلبا وإدارياً لجامعة دمشق وهو المستشفى التخصصي النوعي الوحيد في سورية وقد أسس عام ١٩٩١ ويلبي حاجات مرضى الجلدية بدءاً بالحالات البسيطة (كالثآزر)، الكلف، وحب الشباب) وانتهاء بالحالات المعقدة (كالأورام الجلدية على اختلاف أنواعها).